الأمم المتحدة S/2008/395

مجلس الأمن

Distr.: General
17 June 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أطلعه بانتظام على التطورات في غينيا – بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وأن أقدم له تقريرا عنهما. وطلب إليّ المجلس لاحقا في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤) أن أقدم إليه تقريرا خطيا كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت في البلد منذ تقريري الأخير (S/2008/181) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ ويقدم على وجه الخصوص تفاصيل عن جملة أمور، منها التقدم المحرز والمعوقات، بخصوص الحالة السياسية والأمنية والحالة الاجتماعية – الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد.

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – لقد شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير توترات سياسية ومؤسسية بين الرئيس خواو برناردو فييرا والجمعية الشعبية الوطنية. وقد نشأت التوترات عن الخلاف بشأن ولاية الجمعية الوطنية التي كان يُتوقع أن تنتهي في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. فالمادة ٧٩ من الدستور الوطني تنص على ولاية مدتها أربع سنوات للجمعية الوطنية تبدأ من وقت الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية، في حين يحدد القانون الانتخابي أن تاريخ الانتخابات هو الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة التي تنتهي فيها ولاية الهيئة التشريعية. وإذا ما أجريت الانتخابات في الفترة ما بين ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر

190608 190608 08-37988 (A)

و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر التي تلي نهاية ولاية الجمعية الوطنية في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، سينشأ فراغ مؤسسي تزيد مدته على ستة أشهر بين نهاية الولاية وموعد إجراء الانتخابات.

٤ - وفي كلمة ألقيت أمام الجمعية الوطنية في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، ذكر الرئيس فييرا، بين جملة أمور، أن ولاية الهيئة التشريعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ستنتهي في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وفقا لدستور غينيا - بيساو. وفي نفس اليوم، صدر مرسوم رئاسي يعلن أن الانتخابات التشريعية ستجرى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وردا على ذلك، عقدت الجمعية الوطنية جلسة لإجراء نقاش عاجل في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، بناء على طلب حزب التجديد الاجتماعي، واعتمدت القرار 3/PL/2008، بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل صوتين معارضين، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، لتمديد ولاية الجمعية الوطنية حتى وقت الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية المقبلة.

٥ - وخلال النقاش، استشهد مؤيدو القرار بلائحة داخلية للجمعية الوطنية تنص على أن ولاية البرلمانيين تبدأ مع أول دورة عقب الانتخابات وتنتهي بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التالية. ورأى المعارضون للقرار أن اعتماده غير دستوري والتمسوا الفتوى القانونية من محكمة العدل العليا. وشكك كذلك في طابعه القانوني الرئيس فييرا وغيره من الأطراف الفاعلة السياسية الوطنية حيث رأوا أنه غير قانوني، بما أنه اعُتمد بدون أغلبية الثلثين الإلزامية وكان سيوضع موضع التطبيق فورا بدون الحصول على موافقة الرئيس، مما يعد اغتصابا لسلطاته الدستورية في مجال إصدار القوانين. وقدمت مجموعة من البرلمانيين لاحقا، في ١٤ نيسان/أبريل، طلبا إلى المحكمة العليا، للحصول على فتوى قانونية بشأن دستورية القرار.

٦ - وفي أعقاب اعتماد القرار، أجرى الرئيس فييرا مشاورات مستقلة مع أعضاء الأحزاب السياسية البرلمانية ومن بينهم رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية، تلاها في ١٥ نيسان/أبريل اجتماع لمجلس الدولة، بغرض التوصل إلى حل توافقي.

٧ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، أثناء دورة استثنائية للجمعية الوطنية، اعتمد الأعضاء القانون الدستوري الانتقالي الاستثنائي رقم ٢٠٠٨/١ لتمديد ولاية الجمعية الوطنية إلى ما بعد ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى حين الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية المقبلة، على أن يوضع موضع التنفيذ فور إصداره. وقد أقر القانون بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٧ أصوات معارضة، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت. وعقب مواجهة سياسية تتسم بالتوتر بين الرئيس والجمعية الوطنية، أصدر الرئيس لاحقا القانون في ١٨ نيسان/أبريل. وبذلك تسنى تفادي أزمة سياسية ومؤسسية مؤقتا، ولكن استمر إبداء القلق من جانب أحزاب المعارضة

وأفراد من المجتمع المدني، حيث كانوا يعتقدون أن الرئيس وقّع على القانون تحت ضغط المؤسسة العسكرية. ونددوا بتدخل القوات المسلحة المتواصل في أمور السياسة. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، قدم البرلمانيون طلبا إلى المحكمة العليا لتصدر فتوى بشأن القانون الدستوري الانتقالي الاستثنائي. وفي ١٧ أيار/مايو، أكدت المحكمة العليا أن مشاورات قانونية بشأن المسألة كانت جارية مع عدد من الأطراف، من بينهم المدعي العام ورئيس الجمعية الوطنية.

٨ - في ١٨ نيسان/أبريل أيضا وقّع الرئيس قانون العفو، الذي يعفي من المقاضاة كل أولئك الذين تورطوا في جرائم سياسية - عسكرية قبل عام ٢٠٠٤، بينما يعيد أيضا الحقوق السياسية والمدنية إلى أولئك الذين كانوا قد فقدوها نتيجة لأزمات سابقة. وإضافة إلى ذلك، يضفي القانون طابعا رسميا على إنشاء لجنة المصالحة الوطنية، التي تضطلع بجملة مهام منها تقديم تعويض مالي لأولئك الذين تعرضوا لإصابات أو تكبدوا خسائر مادية من جراء نزاعات سياسية - عسكرية سابقة. وعلاوة على ذلك، يأخذ القانون في الحسبان مذكرة التفاهم المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والقرار 12/ANP/2004 الصادر عن الجمعية الوطنية، فضلا عن قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤) الذي دعا المجلس بموجبه السلطات إلى أن تأخذ في الحسبان مسألتي العدل والإفلات من العقاب.

٩ - وعقب إعلان الرئيس فييرا عن تاريخ الانتخابات التشريعية وعرض الحكومة الميزانية الانتخابية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، أمست تعبئة الموارد المالية تحديا كبيرا. فعلاوة على التكاليف الانتخابية التشغيلية، تشمل الميزانية تكاليف سيادة الحكومة، التي تناهز ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتتألف من متأخرات مستحقة عن انتخابات سابقة قدرها ٠٣٥ ٥١٣ ١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، ومبلغ قدره ١٨٥ ٨١٥ ١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لرواتب موظفي الانتخابات، ومبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتسجيل الناخبين في الشتات. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وقّع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية اتفاقية تتعلق بمساهمة الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره ٠٠٠ ٦٠٠ يورو في تمويل الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨. وقد كانت تلك الأموال أول مساهمة من الجهات المانحة في الصندوق الاستئماني المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وساهم البرنامج الإنمائي هو نفسه بمبلغ قدره ٠٠٠ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وساهمت الحكومة أيضا بما يعادل ٠٠٠ ٣٥٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتسديد المتأخرات الأكثر إلحاحا الناجمة عن الانتخابات السابقة. وتعهدت البرتغال بتقديم مساهمات عينية لتغطية تكاليف تسجيل الناخبين وعملية التصويت. وفي ٥ حزيران/يونيه، أبلغ محمد ابن شمباس، رئيس لجنة الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس)، ممثلي بأن تلك الجماعة ستساهم بمبلغ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل الانتخابات. وفي نيسان/أبريل، وافقتُ على صفقة مالية من صندوق بناء السلام من أجل أربعة من المشاريع ذات الأثر السريع، منها مشروع يتعلق بالدعم الانتخابي لتغطية تسجيل الناخبين والتربية المدنية ويخصص له في إطار هذه الصفقة مبلغ قدره ٨٨٩ ٣٨١ ١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وبلغ إجمالي الموارد التي جُمعت حتى الآن ٨٨٩ ٢٩٧ ٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، مما يخلف عجزا في الميزانية قدره ٢٠٩ ٢٦٦ ٥ دولارات من دولارات الولايات المتحدة.

١٠ - وعلى إثر قرار الحكومة استخدام السمات البيولوجية في عملية تسجيل الناخبين في الانتخابات التشريعية التي ستجري عام ٢٠٠٨، عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميزانية انتخابية منقحة قدرها ٦٦٨ ٦٠٥ ١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يفوق بكثير الميزانية الأصلية البالغة ٠٩٨ ٥٦٤ ٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة المرصودة للانتخابات. وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاحقا، في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، اجتماعا للجهات المانحة الرئيسية في غينيا - بيساو لمناقشة الدعم الانتخابي، ولا سيما خيار استخدام السمات البيولوجية في عملية تسجيل الناخبين الذي تبين أنه باهظ التكلفة للغاية. وفي ٢٠ أيار/مايو، التقى ممثلي، مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل الجماعة الأوروبية، برئيس الوزراء مارتينهو ندافا كابي ليبلغاه بأنه بالنظر إلى القيود الزمنية والمالية، لم يعد خيار استخدام السمات البيولوجية في التسجيل قابلا للتطبيق إذا ما أريد الإبقاء على تاريخ إجراء الانتخابات الذي أعلنه الرئيس فييرا وهو ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي ٥ حزيران/يونيه، أوضح رئيس الوزراء كابي أثناء مؤتمر صحفي أن الحكومة أعادت النظر في قرارها الأصلي الذي يقضي باستخدام تكنولوجيا السمات البيولوجية في عملية تسجيل الناخبين، ومن ثم فقد قررت تسجيل الناخبين بطريقة يدوية في انتخابات عام ٢٠٠٨. وأعرب عن أمله في أن يتسنى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بدء التحضيرات لاستخدام السمات البيولوجية في عملية تسجيل الناخبين في الانتخابات الرئاسية المقررة إجراؤها في عام ٢٠١٠. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، سيوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلد فريقا من المستشارين الانتخابيين في مجال إدارة الانتخابات والتربية المدنية واللوجستيات، بغرض دعم الهياكل الانتخابية الوطنية.

١١ - وفي خلال الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠٨، واصل برنامج الحوار التشاركي الذي يقوده المعهد الوطني للدراسات والبحوث ومنظمة أنتربيس -- وهو برنامج صوت السلام - بحوثه بشأن الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي في

البلد من خلال مشاورات على مستوى القواعد الشعبية في ٣٨ دائرة انتخابية. وواصل البرنامج جهوده التعاونية مع الرابطات الاقتصادية الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والمحطات الإذاعية الأهلية، بغرض تعزيز المنابر الإقليمية للحوار في كل أنحاء البلد. وكانت المواضيع المتكررة أثناء المناقشات المحلية هي تصاعد انعدام الأمن والعنف نظرا لتعسف هياكل الدولة المحلية أو غيابها؛ وسوء الإدارة، الذي قوض الثقة في مؤسسات الدولة؛ ونظام العدالة المختل وتطبيق أشكال تقليدية للعدالة، وهي عدالة لا تكون في كثير من الأحيان متفقة مع المعايير الدولية؛ وزيادة نسبة الفقر في أوساط قطاعات واسعة من السكان بسبب سوء إدارة الموارد الطبيعية؛ وتفاقم الصراعات المحلية نتيجة للبطالة وتفشي الفقر.

١٢ - وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ١٣ برنامجا إذاعيا يركز على المصالحة والقضايا الجنسانية والانتخابات ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جرى بث سلسلة من البرامج الإذاعية، تركز على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعلى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

١٣ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، قام هايل منكريوس، الأمين العام المساعد لشؤون السياسية، بزيارة إلى غينيا - بيساو في سياق بعثة عمل إلى غرب أفريقيا. وقد التقى بالرئيس ووزير الخارجية ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية ورئيس أركان القوات المسلحة وممثلي منظومة الأمم المتحدة. وركزت المناقشات والمشاورات على الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة وشركاؤها لتوطيد السلام والاستقرار، بما في ذلك التحضيرات للانتخابات التشريعية القادمة، والتزام لجنة بناء السلام في غينيا - بيساو، وإصلاح قطاع الأمن والدفاع، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأقر الأمين العام المساعد بالتحديات التي تواجه الحكومة وشركاءها، ولا سيما الحاجة إلى تعزيز قدرة المؤسسات الديمقراطية للدولة؛ وإلحاحية معالجة انعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من احتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية؛ وتهيئة بيئة تمكينية وظروف ملائمة لإجراء انتخابات تشريعية ذات مصداقية وتتسم بالشفافية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد تعهد بزيادة الدعم المقدم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال الدعوة في غينيا - بيساو بهدف مساعدة البلد على الإبقاء على الجهود الجارية في مجال تحقيق الاستقرار، مشددا على أن النهج الكلي الذي ينطوي عليه التزام لجنة بناء السلام سيوفر أيضا منبرا إضافيا لتعبئة الموارد للبلد.

ثالثا – أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

١٤ – طوال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، تقديم الدعم لعمل لجنة بناء السلام. ورأست ماريا فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة ورئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو، وفدا من لجنة بناء السلام زار غينيا – بيساو في الفترة من ٦ إلى ١١ نيسان/أبريل. وكان الغرض الرئيسي من الزيارة هو إجراء مشاورات مع جميع أصحاب الشأن المعنيين، ومن بينهم الحكومة والشركاء الوطنيون والدوليون، فضلاً عن التشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، بشأن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو. وتفقَّد الوفد أيضا مشاريع حفظ السلام الجارية في جميع أنحاء البلد.

١٥ – وفي ٧ أيار/مايو، شرعت التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو والتابعة للجنة بناء السلام في إجراء جولة من المناقشات المواضيعية بشأن الأولويات الرئيسية لبناء السلام، بما في ذلك الانتخابات؛ وإصلاح الإدارة العامة، والتدابير الرامية إلى تنشيط الاقتصاد؛ ومكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وتعزيز قطاع العدالة؛ والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها عمالة الشباب، والطاقة؛ وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون. ويشارك في هذه المناقشات من خلال وصلة فيديو ممثلون للحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك جماعات المرأة والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة في غينيا – بيساو وغيرهم من الشركاء. ومن المتوخى أن تفيد هذه المناقشات المواضيعية في قيام حكومة غينيا – بيساو، بالتشاور مع جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة، بصياغة الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في البلد، الذي يُتوقع أن يوضع في صيغته النهائية وأن يُعتمد في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٨.

١٦ – وفي أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وُوفق على خطة الأولويات المؤقتة لغينيا – بيساو. وعلاوة على ذلك، وافقتُ على تخصيص ٦ ملايين دولار من صندوق بناء السلام من أجل تنفيذ مقترحات أربعة مشاريع قصيرة الأجل في مجالات قطاع الأمن، وتوظيف الشباب، والانتخابات التشريعية المقبلة. واجتمعت اللجنة التوجيهية الوطنية المنشأة حديثاً في أواخر نيسان/أبريل للموافقة على اختصاصاتها ونظامها الداخلي، واجتمعت مرة أخرى في ٢٩ أيار/مايو للموافقة على أربعة مقترحات مشاريع أعدتها وقدمتها الحكومة، عن طريق وكالات الأمم المتحدة ونظرائها من الهيئات الوطنية. وعند الانتهاء من خطة الإطار الاستراتيجي في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وتماشياً مع الأولويات المحددة، سأعلن عن الحافظة الثانية من المساعدات لغينيا – بيساو من صندوق بناء السلام.

رابعاً – الجوانب الأمنية

١٧ – في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تعرض مقر الشرطة القضائية في بيساو للهجوم وللتخريب من قِبل ما يقرب من ٢٠ من عناصر شرطة النظام العام. وفي أثناء الهجوم، أطلق سراح ٢١ من نزلاء السجون واقتيد ضابط بالشرطة القضائية، كان محتجزاً لقتله أحد ضباط شرطة النظام العام، وقُتل وعُرضت جثته على الملأ. وفي ١٤ نيسان/أبريل، وخلال مؤتمر صحفي بشأن هذه المسألة، أدان رئيس الوزراء ووزيرا العدل والداخلية الحادث، وأعلنوا عن إنشاء لجنة لكي تحقق تحقيقا وافيا في كل ملابسات الحادث وتحاسب المسؤولين عنه. وأُغلق مقر الشرطة القضائية ووضع تحت حراسة الشرطة العسكرية.

١٨ – وفي وقت لاحق التقى ممثلي في مناسبات مختلفة مع المسؤولين، ومن بينهم رئيس الوزراء، ووزيرا العدل والداخلية، والمدعي العام، والمدير العام للشرطة القضائية، لضمان ألا ينجم عن الحادث مزيد من الأزمات، وللتشجيع على إيجاد حل سريع للحالة، من بين أهدافه الحيلولة دون تقويض عمليات مكافحة المخدرات التي تقوم بها الشرطة القضائية. وعمد المدعي العام إلى بدء عمل لجنة التحقيق، ولكنه أعرب عن استيائه من عدم تعاون بعض المناطق.

١٩ – وفي ٥ أيار/مايو، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو في برايا. وقد أدان الفريق الاشتباكات الأخيرة بين قوات الأمن في البلد، ودعا الحكومة إلى وضع آليات قوية لإنفاذ القانون لمكافحة الإفلات من العقاب، وإلى النظر في الصكوك الدولية المتاحة في هذا الصدد. واتفق الفريق أيضا على إنشاء فريق اتصال محلي يتألف من ممثليه في بيساو، وتشترك في رئاسته البرتغال والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). وسيضمن الفريق المحلي استمرارية أنشطة الفريق وجلسات عمله الدورية عن طريق الحفاظ على حوار دائم مع الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية.

٢٠ – وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، صيغت مشاريع، إلى جانب أنشطة المساعدة التقنية، لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي بشأن الاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو الذي عُقد في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ووضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمفوضية الأوروبية وحكومة غينيا – بيساو الصيغة النهائية لعقد من شأنه أن يتيح مبلغ المليوني يورو الذي أعلنت المفوضية في لشبونة أنها تساهم به. وقد دشَّنت الحكومة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ الهياكل الوطنية الإدارية للإشراف على الخطة التشغيلية الحكومية لمكافحة المخدرات وتنفيذها. وتشمل تلك الهياكل هيئتين توجيهيتين تنفيذيتين مسؤولتين عن إدارة مشاريع

إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، ومجلس استشاري يتألف من الوزارات الوطنية المختصة والشركاء الدوليين المختصين.

٢١ - وتولى مستشار خاص لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مهام منصبه في بيساو في أيار/مايو، لاستكمال الإنشاء الأولي لوجود مكّرس للمكتب في غينيا - بيساو. ويُعد وجود المكتب في بيساو أمرا حاسم الأهمية للإسراع في تقديم مدخلات المساعدة التقنية إلى الشرطة القضائية وسرعة تنفيذ المشاريع التي يقوم بها المكتب ووزارة العدل، وفقاً للخطة التنفيذية الحكومية لمكافحة المخدرات.

٢٢ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، عقد ممثلي اجتماعا للشركاء الدوليين، لاستعراض الجهود المبذولة لتعبئة الموارد في أعقاب مؤتمر لشبونة. وتركزت المناقشات على قيام المكتب بإنشاء آليات لتجميع وصرف المساعدات المقدمة من الجهات المانحة من أجل تنفيذ الخطة التنفيذية الحكومية لمكافحة المخدرات، فضلا عن روابط مع مؤتمر الإيكواس الإقليمي المقرر عقده بشأن الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، عقد في وزارة العدل الاجتماع الأول للجنة الوطنية لتنفيذ الخطة التنفيذية لمكافحة المخدرات، لاستعراض الجهود المبذولة حاليا في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

٢٣ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استدعى مكتب المدعي العام رئيس الوزراء كابي إلى جلسة استماع تتعلق بزعمه مؤخرا علانية أنه على علم باشتراك عدة أشخاص في أنشطة الاتجار بالمخدرات في البلد. وفي ١٤ أيار/مايو، استجوب نائب المدعي العام رئيس الوزراء، وهو أيضا رئيس لجنة مكافحة الاتجار بالمخدرات.

خامساً - الجوانب العسكرية

٢٤ - في منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة عن النتائج التي توصلت إليها عملية تعداد القوات المسلحة التي مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجرت في الفترة ما بين ٢ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي نهاية هذه العملية، تم إصدار بطاقات هوية لجميع الأفراد العاملين في القوات المسلحة، وعددهم ٤٥٨ ٤ فردا، منهم نسبة قدرها ٩٥,٨ في المائة من الرجال ونسبة قدرها ٤,٢ في المائة من النساء. ويتوخى برنامج إصلاح قطاع الأمن تخفيض حجم القوات المسلحة إلى ٤٤٠ ٣ فردا. ويبلغ مجموع الضباط في الرتب العليا والمتوسطة ٤٧٣ ٢ (٥٥,٤ في المائة)، في حين يبلغ مجموع أفراد الفئات المنخفضة المستوى، ومنهم العرفاء والجنود، ٩٨٥ ١ (٤٤,٦ في المائة). ويشكل هذا الهرم المقلوب لهيكل القوات المسلحة ضغطا هائلاً على كشوف مرتبات العسكريين العاملين لدى الحكومة ويؤكد الحاجة

الملحة إلى إجراء تعداد لجميع قوات الدفاع والأمن الأخرى من أجل التخطيط على نحو ملائم لتسريح كل من قوات الدفاع والأمن وإعادة إدماجها.

٢٥ - ويعتبر إجراء تعداد للقوات المسلحة شرطا أساسيا للمشاركة الفعالة من المانحين في دعم الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الدفاع والأمن. وفي الوقت نفسه، بدأت لجنة التنسيق الفني لإصلاح قطاع الأمن الأعمال التحضيرية، لتعداد المحاربين القدماء في حرب التحرير المقرر إجراؤه في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي.

٢٦ - وخلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، قامت منظمة المعونة الإنسانية (HUMAID) ومنظمة Lutamos Todos Contra as Minas غير الحكوميتين بتطهير مساحة مجموعها بالأمتار المربعة ٥٠٢ ٧١٩ ٢ من ٤٥ لغماً من الألغام المضادة للأفراد، و ١٥٢ لغماً من الألغام المضادة للدبابات و ٦ ألغام من الألغام المضادة للقوارب، فضلا عن ٣٤٨ صنفا من الذخائر غير المنفجرة و ٧٨ من أجهزة التفجير. وفي خلال الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل نظم المكتب دورات للتدريب على استخدام القوة والأسلحة النارية، ومدونة قواعد السلوك والأخلاق، ومبادئ حقوق الإنسان في إنفاذ القانون، وحقوق المرأة والطفل. وكان من بين المشاركين فيها ٥٩ من أفراد الشرطة، بينهم ٥ نساء، ينتمون إلى فروع شرطة النظام العام، والهجرة، وأمن الدولة. وقد عقدت دورات تدريبية في بولاما وبوما، في جنوب البلد. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو جرى تدريب عدد إضافي قدره ٢٥ من ضباط الشرطة الذين يعملون في الشرطة القضائية على استخدام القوة والأسلحة النارية. وفي حزيران/يونيه، جرى تدريب ما يقرب من ٥٠ من أفراد شرطة الجمارك والحدود على المسائل المتعلقة بالهجرة السرية والاتجار بالمخدرات.

٢٧ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وصل إلى غينيا - بيساو فريق مدني وعسكري مشترك من الاتحاد الأوروبي من خبراء الدفاع والأمن لتهيئة الأوضاع اللوجستية والتقنية لنشر ١٥ فرداً من المدنيين والعسكريين التابعين للاتحاد الأوروبي في البلد. وسيقدم الأفراد الذين سيجري نشرهم المساعدة التقنية في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى دوائر الأمن والدفاع في غينيا - بيساو، وشمل ذلك تنقيح وصياغة التشريعات ذات الصلة وتعزيز الآليات القضائية القائمة. وتُمنح هذه المساعدة في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، بميزانية قدرها ٥,٦ ملايين يورو على مدى فترة ١٢ شهرا. وبالإضافة إلى ذلك خصصت المفوضية الأوروبية ٢٧ مليون يورو لمنع نشوب النزاعات في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، مما يضع الجماعة الأوروبية في موقع الصدارة من حيث الدعم المالي والتقني المقدم لبرنامج إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو.

٢٨ - وقدم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والإنعاش المساعدة إلى الفريق القطري للأمم المتحدة في غينيا - بيساو لإعداد مشروع الحكومة لإصلاح قطاع العدالة والأمن، بمساعدة مالية تقدر قيمتها بمبلغ ٤٨٨ ٩٨٠ ٧ دولاراً. ويهدف المشروع إلى زيادة إمكانية وصول الفئات الضعيفة، لا سيما النساء، إلى العدالة؛ وتعزيز القدرات الوطنية، ومنع تأثير النزاعات العنيفة، وكذلك التخفيف من حدته، من خلال تعزيز قطاع العدالة في غينيا - بيساو. وحتى الآن، تم تدبير ٩٠٠ ١٨٧ ٢ دولار، وذلك نتيجة لمساهمات مقدمة من ألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا، وبحيث يظل هناك مبلغ لم يُدّبر بعد قدره ٥٨٨ ٧٩٢ ٥ دولاراً.

٢٩ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قام وفد من لجنة رؤساء أركان الدفاع في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يضم رؤساء أركان الدفاع من نيجيريا وبوركينا فاسو، ببعثة إلى غينيا - بيساو لتقصي الحقائق. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة هو التأكد من حالة الثكنات العسكرية، والظروف المعيشية للأفراد العسكريين، والاجتماع مع السلطات الوطنية لمناقشة التطورات السياسية والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد وحالة الجهود الجارية لإصلاح قطاع الدفاع والأمن. وفي نهاية الزيارة، أهاب الوفد بالجماعة الاقتصادية وبالأمم المتحدة أن ترفعا مستوى حشدهما لدعم المانحين لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية في غينيا - بيساو لصالح القطاعين المدني والعسكري من السكان. ودعا أعضاء الوفد المجتمع الدولي أيضا إلى العمل جنبا إلى جنب مع سلطات غينيا - بيساو في تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية بسلاسة.

٣٠ - وتعترف الحكومة والشركاء الدوليون بأن التصدي للتحدي المتمثل في حشد الموارد من أجل التنفيذ الناجح لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو سوف يتطلب تعزيز التنسيق بين مساعدات الجهات المانحة لتفادي الازدواجية ولتيسير تحقيق التآزر والتكامل بين الشركاء. وفي إطار الجهود الرامية إلى المساعدة على التصدي لذلك التحدي، نظمت إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام في نيويورك في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ عملية لرسم خرائط الموارد للدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، أو الذي تعتزم تقديمه، لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وذلك بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام. وكان من بين المشاركين فيها الوكالات والإدارات التابعة للأمم المتحدة في نيويورك فضلا عن ممثلي حكومات، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشارك مشاركون من المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب خدمات المشاريع في داكار، وممثلو غينيا - بيساو في الاجتماع

وذلك بالاستعانة بوصلة فيديو. وأبرزت المناقشات الحاجة إلى مزيد من الدعم للحكومة، ماليا وماديا وتقنيا، وإلى سد الثغرات في مجاليّ إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. ومن المتوقع أن يجري إيفاد بعثة تقييم إلى غينيا - بيساو في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨ من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لتقديم مساهمة إضافية من الجهات المانحة لبرنامج إصلاح قطاع الأمن.

سادسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣١ - سجل البلد تحسنا في بعض مؤشراته الاقتصادية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد ازدادت الأنشطة الاقتصادية نتيجة لارتفاع الإنتاج الزراعي وتزايد النشاط في قطاع البناء. وتشير التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ إلى معدل نمو للناتج الإجمالي المحلي قدره ٣ في المائة، وإلى تراجع معدل التضخم من ٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٧ في المائة. وحتى هذا التاريخ، تم تصدير ٠٠٠ ٢٥ طن من جوز الكاجو، ويتوقع أن يبلغ إجمالي حجم الصادرات من جوز الكاجو لهذا العام ٠٠٠ ١٠٦ طن، مقابل ١٠٠ ٩٦ طن في عام ٢٠٠٧ و ٣٠٠ ٩٣ طن في عام ٢٠٠٦. ويتوقع أن تبلغ الاحتياجات المالية للحكومة ١١٥,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من الزيادة النسبية للإيرادات فإن الإنفاق العام أعلى مما كان متوقعا. وبعد اقتطاع جميع الإيرادات والمساهمات المالية من الجهات المانحة، يُتوقع أن تسجل الميزانية عجزا قدره ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد قدمت الجهات المانحة حتى الآن دعما للميزانية يناهز مجموعة ٦٠,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٢ - ولا يزال وضع مالية غينيا - بيساو بوجه عام ضعيفا بسبب الارتفاع المستمر في أسعار الوقود والأغذية. وقد بدأت الحكومة في تطبيق عدد من التدابير الوقائية، من قبيل الإعفاءات الضريبية لواردات الأرز، باعتباره الغذاء الأساسي لغالبية السكان، وكذلك الوقود، للتخفيف من الأثر السلبي لارتفاع الأسعار على عامة الشعب، لكن ذلك يعني أيضا انخفاض الإيرادات الضريبية المتوقعة للحكومة.

٣٣ - وخلال الفترة ما بين ٨ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة تقييمية إلى غينيا - بيساو تهدف إلى استعراض أداء الحكومة في إطار برنامج المساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع التي يقدمها الصندوق، ولمناقشة تخصيص مساعدة طارئة ثانية في إطار البرنامج قدرها ٢,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتوصل صندوق النقد الدولي إلى اتفاق مع الحكومة لتعزيز المكاسب التي تحققت مؤخرا فيما يتعلق باستقرار المالية العامة خلال عام ٢٠٠٨، وتجنب تراكم مبالغ متأخرة جديدة وذلك من خلال تطبيق ضوابط للميزانية أكثر صرامة وتعزيز الجهود لزيادة تحصيل إيرادات، وإدارة

الاقتصاد إدارة رشيدة. ومن المتوقع أن يناقش المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي طلب تسديد الدفعة المخصصة الثانية بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقد أعربت بعثة صندوق النقد الدولي الزائرة عن ثقتها بأن الجهود التي تبذلها الحكومة حاليا ستمهد الطريق للاتفاق على ترتيب لإنشاء مرفق لصالح البلد للحد من الفقر وتحقيق النمو، وذلك عند بلوغ غينيا - بيساو نقطة الإكمال في إطار برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولتخفيف عبء الدين المترتب عليها في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وقد أكد صندوق النقد الدولي أن سلسلة مبادرات الإدارة الاقتصادية تلك ستحث الجهات المانحة على تقديم مزيد من الدعم للقيام بإصلاحات هيكلية حاسمة الأهمية للاقتصاد الكلي. كذلك اقترح الصندوق متابعة اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وذلك بهدف حشد الجهات الأساسية المانحة لغينيا - بيساو لتقدم مزيدا من الدعم.

٣٤ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي مراقبة أسعار الأغذية، وقد لاحظ زيادة في سعر الأرز بنسبة تقارب ٢٠ في المائة خلال الأشهر الخمسة الماضية. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يتوقع أن تبلغ واردات الأرز ٥٢١ ٨٤ طنا، فيما يتوقع أن يبلغ الإنتاج الوطني من الأرز ٢٠٨ ٥٣ أطنان. ولا يوجد حتى الآن ما يدل على أن زيادة أسعار الأغذية تؤثر على الوضع التغذوي للأطفال أو للسكان بوجه عام، لكن الحالة قد تتدهور بسهولة نظرا لأن ١٤ في المائة من الأسر المعيشية الريفية في البلد تعاني من انعدام الأمن الغذائي بصورة معتدلة أو حادة. وقد خططت اليونيسيف، بالتعاون مع إدارة التغذية في وزارة الصحة ومنظمة كاريتاس غير الحكومية، للقيام بزيارات إلى ٢٤ مركزا للتغذية في البلد بهدف جمع بيانات عن الوضع التغذوي للأطفال.

٣٥ - وبدأت وزارة الزراعة والتنمية الريفية، تدعمها منظمة الأغذية والزراعة، حملة وطنية لتنويع الزراعة وتوزيع البذور على المزارعين الريفيين، ويشمل ذلك ٦٥ طنا من الأرز و ٤٠ طنا من الفول السوداني و ٩ أطنان من اللوبياء. وتستهدف الحملة الوطنية على وجه الخصوص المنتجين الذين تضرروا من انخفاض محاصيل جوز الكاجو خلال السنوات الماضية.

٣٦ - ويقدم فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز المساعدة إلى حكومة غينيا - بيساو لإيجاد الظروف الملائمة التي تمكّنها من استلام المنحة التي أقرها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وتبلغ ٤٤ مليون دولار من دولارات الأمم المتحدة تخصص لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وذلك دعما لما يقوم به البلد من خطوات لمكافحة الإيدز. وسعيا إلى تعزيز التنسيق عموما، وفر فريق الأمم المتحدة القطري الدعم التقني للنظام

الوطني لرصد وتقييم التصدي للإيدز، وكذلك الدعم التقني لإدارة شراء السلع المتصلة بالإيدز والإمداد بها. وارتفع عدد الذين يتلقون علاجا مضادا للفيروسات العكوسة (الريتروفيروسات) من ٨٦٠ راشدا و ٣٩ طفلا في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ١ ٠٧٧ راشدا و ٤٦ طفلا في عام ٢٠٠٨.

٣٧ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أقرّ مديرو المجلس التنفيذي للبنك الدولي منحة من المؤسسة الإنمائية الدولية قيمتها ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم مشروع تقديم الخدمات العامة في حالات الطوارئ في غينيا - بيساو. وستموِّل المنحة أساسا مرتبات المعلمين في المدارس الابتدائية، وستضمن استمرار توفير خدمات التعليم الأساسي الضرورية في عام ٢٠٠٨. وستمهد الطريق أيضا لتوفير دعم أوسع نطاقا بعد عام ٢٠٠٨، من خلال برنامج التعليم للجميع الذي تموله جهات مانحة متعددة. وحيث إن تأخر تسديد المرتبات في قطاع التعليم قد تسبب العام الماضي في عدة إضرابات للمعلمين، فإن البنك الدولي ما زال ملتزما بالمساهمة في توفير الخدمات العامة الحاسمة الأهمية الأساسية دون انقطاع.

سابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

٣٨ - في الفترة من ١٤ إلى ١٦نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بتيسير تنظيم حلقة عمل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، حضرها ٣٠ مشاركا من المكتب، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمفوضية الأوروبية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. ووفرت حلقة العمل منتدى هاما لمناقشة الاستراتيجيات المتعلقة بكيفية تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام في غينيا - بيساو. وفي هذا المضمار، جرى تحديد نقاط عمل خاصة ترمي إلى إدماج عناصر خاصة بالمنظور الجنساني في الخطة الإطارية الاستراتيجية التي تعدها الآن لجنة بناء السلام، والعملية الانتخابية، وإعادة هيكلة قطاع الأمن والدفاع، وكذلك عملية المصالحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، أُوصي بإدماج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وشمل ذلك أيضا مقترحات لإنشاء فريق عامل مواضيعي معني بالمنظور الجنساني، ليكفل التنسيق فيما بين الأمم المتحدة والجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني، بشأن إدماج منظور جنساني في برامج التنمية الاجتماعية - السياسية في غينيا - بيساو.

٣٩ - وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو عمله مع معهد غينيا - بيساو للمرأة والأطفال، وهو شبكة المجتمع

المدني الرئيسية للمرأة في غينيا – بيساو، ويضم أيضا منظمات البرلمانيات والوزيرات، إضافة إلى مؤسسات تركز في عملها على المسائل المتعلقة بالعنف الجنساني وإدماج المرأة في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية. واتفقت لجنة – أنشئت في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ – على مسار عمل لجمع معلومات أساسية وإجراء مشاورات محلية مع القياديات، ومع القادة الحكوميين وقادة الجماعات المحلية التقليديين. وستتوج هذه العملية بتنظيم حلقة عمل وطنية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بهدف تحليل حالة الرجل والمرأة في البلد، وصياغة توصيات محددة بشأن الخطة الإطارية الاستراتيجية لغينيا – بيساو الخاصة بلجنة بناء السلام.

ثامنا – الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٠ – في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عرض لويس فاز مارتنز، رئيس رابطة غينيا – بيساو لحقوق الإنسان، على ممثلي التقرير السنوي للرابطة الذي تضمَّن وصفا يشوبه القلق لما اعتبرته الرابطة اتجاها متزايدا نحو تخويف الصحفيين والقضاة والناشطين في ميدان حقوق الإنسان، إضافة إلى تصاعد تأثير القوات المسلحة في الشؤون السياسية وشؤون الدولة. وندد التقرير بالزيادة المزعومة في التركيز على الإثنية والنزعة القبلية في البلد، ودعا إلى توخي التوازن الإثني والديني في تشكيلة القوات المسلحة.

٤١ – وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، بدأ مرصد الصحفيين في غينيا – بيساو عمله بهدف رصد حالة وسائل الإعلام في البلد. وفي ٢٠ أيار/مايو، مُثل ألبرتو دابو، وهو مراسل لوكالة رويترز في غينيا – بيساو، أمام المحكمة بتهمة القذف، وذلك بسبب مشاركته كمترجم شفوي في برنامج إخباري للتلفزيون البريطاني في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أشير فيه إلى سلاح البحرية في غينيا – بيساو على أنه ضالع في أنشطة تهريب المخدرات. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو رصد تطورات هذه القضية.

٤٢ – وما زال الاتجار بالأطفال مبعثا أساسيا للقلق، إذ يُزعم أن عددا من الأطفال يصل إلى ٢٠٠، لا يتجاوز سن بعضهم الخامسة، يجري تهريبه كل شهر عبر الحدود إلى السنغال. ويجري تدريب شرطة الحدود والمنظمات النسائية المعنية بحماية الطفل وقادة المجتمعات المحلية، بدعم من اليونيسيف، على استخدام أدوات محددة لمنع أعمال الاتجار هذه. وستزود اليونيسيف أيضا نقاط اتصال الشرطة المعنية بحماية الطفل بمعدات لتسهيل أعمال المراقبة على طول الحدود. ويسود التوتر العلاقات بين المدافعين الدوليين والمحليين عن حقوق الطفل ومجلس غينيا – بيساو الإسلامي. إذ أن الأخير لا يوافق على استعمال مصطلح ”الاتجار“ قائلا إن سفر ”أطفال طالبي“ إلى السنغال يستند إلى أسباب دينية.

٤٣ - واتفقت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على برامج مشتركة لتسريع الجهود الرامية إلى وضع نهاية لختان الإناث في غينيا - بيساو، وهو ممارسة يزعم أنها تجري لاثنتين من كل خمس نساء تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ عاما. وبدعم من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، قامت اللجنة الخاصة المعنية بالمرأة والأطفال التابعة للجمعية الوطنية بتقديم مشروع قانون لمنع هذه الممارسة، وإن كان رئيس اللجنة البرلمانية المعنية بالمسائل المتعلقة بالمرأة والأطفال قد قرر مؤخرا شطب البند من جدول أعمال الجمعية الوطنية، بحجة أن ذلك قد يزيد من حدة التوتر الإثني والديني.

تاسعا - أمن الموظفين

٤٤ - إن الحالة الأمنية خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير تأثرت بانعدام الاستقرار السياسي ووجود الجماعات المسلحة التي تقوم بالسطو على قرى بأكملها. ومن المفارقات أن معدل الجريمة ما زال منخفضا. وقد تعرّض أساسا موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين لحوادث سرقة بسيطة ولمحاولات اقتحام منازلهم بدون استخدام العنف. وسُجلت حالة سطو واحدة ومحاولة واحدة لاقتحام منزل خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. وفي وسع موظفي الأمم المتحدة التجول بحرية في جميع أرجاء البلد.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٤٥ - إن كشف السلطات في غينيا - بيساو مؤخرا عن معرفتها للأشخاص الضالعين في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يبرز الحاجة الماسة إلى اتخاذ المجتمع الدولي تدابير قوية دعما للحكومة في مكافحتها للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وإني أحث سلطات غينيا - بيساو على الاستفادة من الصكوك الدولية لمعالجة هذه الظاهرة، التي لها آثار إقليمية ودولية.

٤٦ - وتشجعني التقارير التي تفيد بحدوث تحسن في آفاق الانتعاش الاقتصادي، وكذلك عزم حكومة غينيا - بيساو على اتخاذ تدابير قوية تهدف إلى تحسين الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي في البلد. بيد أن الحالة الاقتصادية والمالية ما زالت سيئة، وتستدعي أن يقدم المجتمع الدولي دعما كبيرا إذا كان المراد لغينيا - بيساو أن تخرج من ورطتها الحالية، لا سيما استمرار عجز الميزانية وعدم الاستثمار الحكومي في الخدمات العامة والبنية التحتية.

٤٧ - ومن المقلق على وجه الخصوص أنه بينما تستعد غينيا - بيساو لإجراء الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي الوقت الذي ما زال فيه الوضع في البلد بوجه عام متقلبا، لم توجد الموارد المالية اللازمة لإجراء تلك الانتخابات الحاسمة الأهمية بسلاسة.

فالاشتباكات التي حدثت مؤخرا بين قوات الأمن وتصور وجود ظاهرة الإفلات من العقاب يقوضان المكاسب التي تحققت في مجال تعزيز سيادة القانون والعملية الديمقراطية. ومن الممكن أن يؤدي عجز الحكومة عن دفع متأخرات المرتبات عن الشهور القليلة الماضية إلى زيادة التوترات. وإني في هذا الصدد، أجدد ندائي إلى المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة خاصة للميزانية إلى غينيا - بيساو، وأن يوفر، على وجه الخصوص، الدعم المالي والمادي للانتخابات التشريعية المقبلة. وأشيد بما تبذله المؤسسات المالية الدولية من جهود كي تظل ملتزمة بالعمل مع البلد، وكي تقدم، على وجه الخصوص، مساعدات حيوية.

٤٨ - وتشجعني طفرة الأنشطة المضطلع بها في مجال إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وألاحظ مع الارتياح النجاح في اختتام تعداد القوات المسلحة الذي موّله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعاون سلطات غينيا - بيساو في ذلك الصدد. فبإنجاز التعداد بنجاح تم التغلب على عقبة رئيسية تقف في طريق تقديم المانحين دعما لإصلاح قطاع الأمن. وأرحب ببدء البعثة الأوروبية المعنية بسياسات الأمن والدفاع في غينيا - بيساو، وبالدعم المالي والتقني المقدم من الاتحاد الأوروبي لبرنامج إصلاح قطاع الأمن في البلد.

٤٩ - وأُثني على الحكومة لتعاونها المستمر والبنّاء مع لجنة بناء السلام وأهيب بالحكومة أن تواصل كفالة الالتزام المستمر على كل من المستوى التقني والمستوى السياسي. فنجاح عملية بناء السلام حيوي لمستقبل غينيا - بيساو، وأوصي بتعزيز موارد وقدرة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري لتمكينهما من دعم العملية دعما كاملا وفعالا، لا سيما بالنظر إلى عبء العمل الإضافي المترتب على الالتزام ببناء السلام.

٥٠ - وأود أن أختتم بالإشادة مرة أخرى بموظفي مكتب دعم بناء السلام في غينيا - بيساو، الذين يعملون بقيادة ممثلي، شولا أوميريغي، وكذلك بأفراد فريق الأمم المتحدة القطري كله، لما يواصلون القيام به من عمل هام في غينيا - بيساو، في ظل ظروف تكون صعبة في كثير من الأحيان.